عقد مباحثات مع رئيسة المجلس الاتحادي الإماراتي

الغانم : «لم أتلق» أي شيء بشأن استقالة وزير الإعلام

■ لا اتعامل مع ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي

جانب من المباحثات

الجانبان يوقعان على اتفاقيات التعاون

■ جلسة طرح الثقة «قائمة» في موعدها غداً

قال رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق علي الغانم امس انه "لم يتلق" حتى الان اي شيء بشان استقالة وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح من منصبه.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين انني "لا اتعامل ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشان الاستقالة من عدمها".

وأوضح انه في حال لم يصلني اي شيء بخصوص استقالة الوزير الحمود من منصبه فإن جلسة طرح الثقة "قائمة" في موعدها غدا مبينا انه اذا تم ابلاغه "بشكل رسمي بشان الاستقالة فلن تكون هناك جلسة".

وكان رئيس مجلس الامة اعلن مساء الثلاثاء الماضي تقدم عشرة نواب بطلب لطرح الثقة في الشيخ سلمان الحمود وفقا للمادة 101 من الدستور والمادة 144 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وقال الغانم في ختام جلسة مجلس الامة العادية اثر انتهاء مناقشة الاستجواب المقدم من النواب الدكتور وليد الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين والحميدي السبيعي للشيخ سلمان الحمود انه سينظر في هذا الطلب في جلسة خاصة يوم الاربعاء 8 فبراير الجاري.

وذكر انه وفقا للمادة (101) من الدستور الكويتي والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة "لا يجوز للمجلس ان يصدر قراره بشان هذا الطلب قبل سبعة ايام من تقديمه".

وأوضح الغانم ان مقدمي الطلب هم النواب ناصر الظفيري وشعيب المويزري وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وعبدالله فهاد العنزي ومرزوق الخليفة والدكتور عبدالكريم الكندري وثايف المرداس والدكتور وليد الطبطبائي ومحمد المطير.

وتضمن الاستجواب المشار اليه اربعة محاور الاول عن "ايقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت" فيما نص الثاني على ما اسماه النواب "التفريط بالاموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنقيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لاوجه الصرف للمال العام بوزارة الشباب والهيئات التابعة لها".

وجاء المحور الثالث في الاستجواب حول "التجاوزات المالية والادارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب التي ما زالت قائمة ومستمرة حتى الآن دون اتخاذ اي اجراء بحقها او اعادة الاموال العامة التي تم الاعتداء عليها" وفق المستجوبين.

وتطرق المحور الرابع من الاستجواب الى ما اعتبره المستجوبون "تجاوز الوزير على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين عبر السعي إلى إصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر".

وتنص المادة (101) من الدستور على ان "كل وزير مسؤول لدى مجلس الامة عن اعمال وزارته واذا قرر المجلس عدم الثقة باحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته او طلب موقع من عشرة اعضاء اثر مناقشة استجواب موجه اليه ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة ايام من تقديمه".

في حين تقضي المادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة بان "يكون سحب الثقة من الوزير باغلبية الاعضاء الذين يتالف منهم المجلس في ما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة ولو كانوا من اعضاء المجلس المنتخبين ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة ايام من تقديمه".

ومن جانب اخر عقد رئيس مجلس الامة الكويتي بمكتبه امس مباحثات رسمية مع رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة الدكتورة امل القبيسي والوفد البرلماني المرافق لها.

وفي مستهل المباحثات اعرب الغانم للوفد البرلماني الاماراتي عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد احد العسكريين من القوات المسلحة الاماراتية المشاركة في عملية اعادة الامل لدعم الشرعية في اليمن.

وتناولت المباحثات سبل تنسيق المواقف بين البرلمانين الكويتي والاماراتي في المحافل البرلمانية القارية والدولية خاصة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقدها في العاصمة البنغلاديشية دكا في الاول من ابريل المقبل.

كما تطرقت المباحثات الى العديد من الملفات الساخنة على الساحتين الاقليمية والدولية.

وحضر المباحثات نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ومراقب المجلس النائب نايف مرداس العجمي ورئيسة بعثة الشرف المرافقة النائبة صفاء الهاشم والنواب محمد الدلال وثامر السويط ويوسف الفضالة والدكتور محمد الحويلة وعسكر العنزي وامين عام مجلس الامة علام الكندري والقائم باعمال السفارة الاماراتية لدى الكويت خالد النقبي.

وعقب المباحثات وقع الغانم والقبيسي اتفاقية تعاون ثنائية شاملة بين البرلمانين تتعلق بالتعاون والتنسيق في المجالات البرلمانية والتشريعية والقانونية ومجالات التدريب والتطوير والبحوث ونظم المعلومات تلاها مادبة غداء اقامها الغانم مادبة غداء بمبنى النواب على شرف القبيسي والوفد المرافق لها حضرها عدد من النواب

تواصل تحقيقها في قضية حفظ بلاغات «مكافحة الفساد»

«الأموال العامة» تعيد النظر في تحويل ملف الحيازات إلى لجنة الزراعة

لجنة الأموال العامة

(الأموال العامة) تواصل تحقيقها في قضية حفظ بلاغات (مكافحة الفساد)...وتعيد النظر في تحويل ملف الحيازات إلى لجنة الزراعة

بحثت لجنة حماية الأموال العامة قضية حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد بلاغات سابقة والشكوى المقدمة ضد رئيس مجلس الأمناء من اعضاء المجلس.

وقال مقرر اللجنة النائب عبد الوهاب البابطين في تصريح له بمجلس الأمة إن النقاش لم ينته وسوف يستكمل في الاجتماعات المقبلة، مؤكدا عزم اللجنة الانتهاء من إعداد تقريرها حول تلك القضية في اسرع.

واضاف انه تم الاستماع لتداعيات القضية ومناقشة بعض القوانين واللائحة الداخلية الخاصة بالهيئة والاجراءات التي تمت حتى الآن.

وأكد البابطين إصرار اللجنة على تتبع الحقائق بدقة لإعداد تقريرها النهائي نظرا لأهمية دور هيئة مكافحة الفساد في كشف الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في مؤسسات الدولة.

وأشار البابطين إلى ورود طلب إلى اللجنة لإحالة موضوع التحقيق في الحيازات الزراعية الى لجنة الزراعة، وتم التصويت إعادة النظر في هذا الطلب والعودة لمضبطة جلسة التصويت.

وأوضح ان التصويت خلال جلسة مجلس الأمة 27 صوتا من اجمالي الحضور كان 54 وان ذلك يعني رفض الطلب لأن تساوي الأصوات وفق الدستور واللائحة يعتبر الطلب مرفوض معربا عن اعتقاده بوجود خطأ إجرائي.

من خلال إنشاء الصندوق الوقفي بمبلغ ملياري دينار تدفع لمرة واحدة

الشاهين : علينا إعادة البحث العلمي إلى مكانته المتميزة

اكد النائب اسامة الشاهين اهمية الجهود النيابية لتحقيق الاهتمام المطلوب بالبحث العلمي وإعادته إلى مكانته المتميزة من خلال إنشاء صندوق الوقفي بمبلغ ملياري دينار تدفع لمرة واحدة.

وكشف الشاهين في تصريح له بمجلس الأمة عن تقدمه وعدد من النواب بمقترح بقانون بخصوص إنشاء الصندوق على أن يتم تشكيله من أمناء الجهات العلمية المختصة.

واضاف ان المقترح يقضي بدفع ملياري دينار تصرف على دفعات من ميزانية الدولة وتحت إشراف وزارة الاوقاف لإنشاء صندوق وقفي للابحاث العلمية.

وقال الشاهين إن انخفاض الإنفاق على الأبحاث العلمية بنسبة اقل من 1 % محلياً واقل من 2% عالمياً لا يتسق مع المعاهدات والنظم الدولية.

وأوضح إن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي انخفض من 51 مليون دينار إلى 9 ملايين دينار في عام 2016 وهذا يخالف خطة التنمية في الكويت وتعتبر نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الكويت ضعيفة جداً.

وأعرب الشاهين عن شكره للباحث المالي عبد الرحمن الهديب الذي تقدم بهذه المبادرة والمستشار الاقتصادي محمد البغلي لمساهماته.

وتمنى الشاهين من جهة أخرى السلامة لرجال الإطفاء والدفاع المدني جراء الحريق في مركز جابر الاحمد الثقافي "دار الاوبرا" وان يستدل على من تسبب في هذا الحادث المؤسف.

«الداخلية والدفاع» تنتهي من دراسة تعديلات قانون الجنسية

«الخارجية» البرلمانية: نتابع عن كثب تطورات «خور عبدالله»

اجتماع لجنة الشؤون الخارجية

لجنة الداخلية والدفاع

بحثت لجنة الشؤون الخارجية تداعيات ملف خور عبدالله والتظاهرات العراقية في هذا الصدد.

وأكد رئيس اللجنة النائب علي الدقباسي متابعة اللجنة للملف مطالبا بتخصيص جزء من الجلسة المقبلة لمناقشة التظاهرات العراقية والرد عليها.

كما بحثت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها امس 6 اقتراحات بقانون بشأن تعديل قانون الجنسية ووافقت على عدم سحب الجنسية إلا بحكم قضائي.

وكشف مقرر اللجنة النائب ناصر الدوسري عن أن تقرير اللجنة بخصوص التعديلات سيكون جاهزا في اسرع وقت حتى يتسنى للجنة ادراجه على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

بحثت أيضاً الاستعجال في مقترح «الشرف والأمانة»

اللجنة السباعية ناقشت تجاوزات وزيرة الشؤون

اكد عضو اللجنة السباعية المنبثقة من من مجموعة الـ 26 البرلمانية النائب ثامر السويط ان اللجنة اجتمعت امس حيث تم نقاش عدة امور منها الاستعجال في مقترح "الشرف والامانة" وإقصاء المسئ سياسيا وذلك لاستعجالهم بجلسة 28 من شهر فبراير الجاري ولفت السويط خلال مؤتمر صحفي "كما ناقشت اللجنة تجاوزات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح في عدة ملفات منها الخطوط الجوية الكويتية كذلك المساعدات الاجتماعية كذلك التضييق على ذوي الاحتياجات الخاصة في المجلس الاعلى للمعاقين

وزاد "كذلك ناقشنا تجاوزات وزارة الشؤون في عدم تنفيذ بعض الاحكام القضائية في حل الاتحادات والجمعيات حيث تم الوقوف عليها ومناقشتها بشكل كبير وتوه السويط "أننا سنقوم بواجباتنا البرلمانية تجاه هذه القضايا ونطلب من الحكومة التدخل الفوري وإتخاذ خطوات علاجية لحل هذه المواضيع.

بالإضافة إلى عدم حضور الوزير لاجتماع اللجنة

«الميزانيات» : «أمانة التخطيط» لم تكن على قدر من الجهوزية للإجابة عن استفساراتنا

استنكر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ما أثارته مصادر نسبت إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في أحد الصحف بتاريخ 4 فبراير 2017 من أن ما وجهته اللجنة للجهة «يعبر اتهاما ويمثل وجهة نظر اللجنة ولا يمت للحقيقة والواقع بصلة»، وكان من الأجدى أن تواجه هذه الإتهامات (على حد زعمها) في اللجنة وليس عبر الصحف دون ذكر أسماء مطلقيها ولابد من توضيح ان اللجنة تشدد على حقها كاملا في إدارة اجتماعها بالآلية التي تراها مناسبة ووفق الضوابط التي نصت عليه اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا يحق لأي جهة الإملاء عليها في كيفية ممارسة هذا الحق وأن على كل جهة حكومية أن تكون على جهوزية تامة للرد على استفسارات اللجنة.

كما أن نقاش اللجنة يشمل كلا من حسابها الختامي وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وكل ما يتعلق بذلك.

ولم تكن (الأمانة العامة للتخطيط) على قدر من الجهوزية الملائمة في الإجابة على استفسارات اللجنة مما اضطرها إلى الاتصال هاتفيا وبشكل متكرر لتزويدهم بالبيانات للرد على استفسارات اللجنة هذا بالإضافة إلى قصور الأمانة العامة للتخطيط في التعاون مع الجهات الرقابية وعدم تمكينهم من القيام بأعمالهم الرقابية على الوجه الأمثل كما أوضحت تلك الجهات بالإضافة إلى عدم حضور الوزير لاجتماع اللجنة على خلاف باقي الوزراء وهو ما يعكس عدم الجدية الكافية للاطلاع شخصيا على مجريات الأمور.

كما أن ما انتهت إليه اللجنة من مخالفة (الأمانة العامة للتخطيط) لتوجه الدولة بترشيد إنفاق المصروفات غير الضرورية في ظل انخفاض اسعار النفط وتجاوز ما هو معتمد لها بالميزانية إنما هو مثبت في الحساب الختامي كالمؤتمرات بالإضافة إلى المخالفات التي سجلها كل من جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة فيما يخص بنود الضيافة والحفلات.

كما تسويات ملاحظات ديوان المحاسبة لا تعني مجرد التعهد بعدم تكرارها مستقبلا بالإضافة إلى عدم فعالية إدارة التدقيق الداخلي.

كما أن اللجنة قد حرصت على توجيه الجهة لتطوير الآليات المعمول بها في عملية اختيار البيوت الاستشارية لاسيما أن لديوان المحاسبة له تقرير مفصل حول قصور آليات التعاقد مع البيوت الاستشارية في الجهات الحكومية علما أن الأمانة العامة للتخطيط مسؤولة عن تلك البيوت الاستشارية.